J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.7(9): 883 - 892 ,2016

The Economic and Social returns for the development projects in Seiwa oasis at Mattrouh Governorate

Mai M. E. El-Emam
Faculty of agriculture , Mansoura University

المردود الإقتصادى والإجتماعى للمشروعات التنموية بواحة سيوه بمحافظة مطروح

مى محمد السيد الإمام
قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى – كلية الزراعة – جامعة المنصورة

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية: التعرف على: أهم المشروعات التنموية ، المردود الإيجابى الإقتصادى والإجتماعى للمشروعات التنموية بواحة سيوة ، المتغيرات المؤثرة على تحقيق المردود الإيجابى الإقتصادى والإجتماعى للمشروعات التنموية ، وكذا الإسهام النسبى لهذه المتغيرات ، أهم المشكلات التى تعترض المشروعات التنموية فى تحقيق المردود الإيجابى الإقتصادى والإجتماعى بالواحة ، وكذا مقترحات التغلب عليها من وجهة نظر المبحوثين. ولتحقيق تلك الأهداف تم إجراء هذه الدراسة بواحة سيوه بمحافظة مطروح لتميزها بكثرة المشروعات التنموية ، حيث تم سحب عينة عشوائية بسيطة قوامها ٢٢٥ رب أسرة من المستفيدين بالمشروعات التنموية ، بواقع ٣٠ % من إجمالى أعداد الأسر (٦٣٤) بواحة سيوه وفقا لتعداد عدد الأسر عام ٢٠١٥ م ، وتم استخدام إستمارة الإستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات ، واستغرق جمع البيانات نحو أربعة أشهر (من شهر يناير ٢٠١٥ م وحتى شهر إبريل ٢٠١٥ م).وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:١-وجود علاقة إرتباطية معنوية موجبة عند مستوى معنوية ٠.٠١ بين تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع كمتغير تابع ، وبين المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: السن ، الحالة التعليمية ، المهنة الأساسية ، الدخل الشهرى للأسرة ، الإتجاه نحو الإنجاز ، الإتجاه نحو التغيير والتجديد ، اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية ، مدى الموافقة على العمل الحر ، ودرجة الرضا عن المشروعات.٢-وجود علاقة إرتباطية معنوية موجبة عند مستوى ٠.٠١ بين الآثار المجتمعية للمشروعات التنموية كمتغير تابع ، وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: السن ، عدد أفراد الأسرة ، الدخل الشهرى للأسرة ، الإتجاه نحو الإدخار ، الإنفتاح الحضارى ، درجة الإتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة ، درجة الإتجاه نحو الإنجاز ، الإتجاه نحو التغيير والتجديد ، اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية ، مدى الموافقة على العمل الحر ، ودرجة الرضا عن المشروعات.٣-توجد عشرة متغيرات أسهمت إسهاما معنويا فى تفسير التباين الكلى لتأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع مرتبة تنازليا وهى: متغير درجة الإتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة ، يليه متغير الإتجاه نحو الإدخار ثم الإتجاه نحو الإنجاز ، ثم اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية ، ثم درجة الرضا عن المشروعات ، ثم مدى الموافقة على العمل الحر ، ثم متغيرى الإتجاه نحو التغيير والتجديد ، الحالة التعليمية ، ثم الدخل الشهرى للأسرة ، وأخيرا السن.٤-يوجد ١٢ متغيرا أسهمت إسهاما معنويا فى تفسير التباين الكلى للآثار المجتمعية للمشروعات التنموية مرتبة تنازليا كما يلى: متغير الإتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة ، يليه متغير اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية ، ثم متغير مدى الموافقة على العمل الحر ، ثم وجود المشروعات البيئية بالقرية ودرجة الرضا عنها ، ثم متغير الإتجاه نحو التغيير والتجديد ، ثم متغير الإتجاه نحو الإدخار ، ثم متغير الإتجاه نحو الإنجاز ، ثم متغير الدخل الشهرى ، ثم متغير الإنفتاح الحضارى ، ثم متغير السن ، ثم متغير الحالة التعليمية ، وأخيرا عدد أفراد الأسرة.٥- توجد أربع مشكلات رئيسية تعترض المشروعات التنموية تم ترتيبها على حسب أهميتها وهى: مشكلة ضعف فرص التدريب للعمالة ، تلاها مشكلة عدم توفر العمالة المدربة بالمنطقة ، ثم مشكلة قلة الأيدى العاملة المتخصصة فى المشروعات البيئية ، وتأتى فى الترتيب الأخير مشكلة ضعف الكفاءات الفنية المتخصصة.

تمهيد:

تعد التنمية الهدف الذى تتطلع إليه كافة المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء ، بينما تعتبر التنمية عملية متعددة الجوانب والمحاور لتحسين مستويات المعيشة والإنتاجية ، مما يتطلب تغيرات فى المستويات الإقتصادية والإجتماعية ، وكذلك تغيرات فى الإتجاهات والأطر القيمية للسكان (الحيدرى ، وآخرون ، ١٩٩١) ، الأمر الذى جعل قضايا التنمية بمجالاتها المختلفة التحدى الحقيقى الذى يواجه بلدان العالم الثالث ، حيث تتطلب عملية التنمية فى البداية تشخيصا واضحا لمشكلات التنمية ، ثم البدء بإزالة كافة العقبات الهيكلية التى تحول دون تحقيق معدلات متنامية من التقدم والنمو ، ومن ثم تبنى المدخل المناسب لإحداث عملية التنمية والتغيير (حسن ، ١٩٩٨).

لذا شهد القرن الماضى تسابق الدول النامية ومن بينها مصر للأخذ بالتنمية تحدوها الرغبة فى اللحاق بركب التقدم فى العلم ، ولكن لإعتبارات عديدة ركزت الجهود الرسمية فى معظم هذه الدول على الجوانب الإقتصادية فى التنمية ، دون الإهتمام الكافى بالجوانب الإجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية ، الأمر الذى أعاق جهود التنمية عن بلوغ أهدافها ، كما أثر بصورة سلبية على بناء وتكوين الإنسان القادر على العطاء والتفاعل مع قضايا التنمية فى مجتمعه المحلى ، وبالتالى بدأت تظهر مظاهر التخلف لمعظم تلك الدول عن ركب التقدم والتطور المنشود (عكرش ، ٢٠٠٢).

وفى ظل هذه الظروف لم يكن هناك خيارا أمام تلك الدول سوى محاولة الخروج من أزماتها ومشكلاتها ، وذلك من خلال مجموعة من التدابير تستهدف إحداث التنمية الشاملة فى المجتمع ، ومن أهمها تشجيع إقامة المشروعات التنموية ، وإيمانا من هذه الدول بأن الإتجاه نحو تنمية المجتمعات الريفية والحضرية يمثل حجر الزاوية فى تقدم المجتمع ككل ، وأن التنمية الريفية والحضرية هما وجهان لعملة واحدة (الحيدرى ، ١٩٩٨).

وفى إطار سياسة الدولة لإحداث التنمية بكل المجتمعات سواء كانت حضرية أو ريفية أو صحراوية تبرز أهمية الصحراء فى كونها الجزء الأكبر من المساحة المصرية بإعتبارها امتدادا طبيعيا لوادى النيل تتوافر بها الأراضى القابلة للإستصلاح والإستغلال الزراعى والتى تتراوح مساحتها ما بين ١.٥ – ١.٧ مليون فدان ، وعلى الرغم من ذلك فلم تحظ الصحراء بالإهتمام الكافى من قبل الدولة إلا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م ، حيث اتجهت الحكومات المتعاقبة إلى محاولة تعميرها وإنشاء مراكز سكانية جديدة تعمل كمناطق جذب سكانى لتخفيف الضغط السكانى على وادى النيل من جهة ، وإضافة مساحات زراعية جديدة من جهة ثانية ، واستثمار الثروات المعدنية بالصحراء وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والكبيرة بها من جهة ثالثة ، ومايصاحب ذلك من تخفيف حدة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب المتعطلين من جهة رابعة ، الأمر الذى يترتب عليه فى النهاية رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة الدخل القومى (محرم وآخرون ، ١٩٨٦).

المشكلة البحثية:

بدأت الحكومة المصرية فى تنفيذ برامج طويلة المدى لإقامة مجتمعات جديدة بالمناطق الصحراوية ، وذلك لتخفيف حدة المشكلة السكانية ، وأيضا خلق فرص عمل جديدة للمواطنين ، وتوفير الغذاء اللازم للأعداد المتزايدة من السكان ، وعلى الرغم من مرور فترة ليست بقليلة منذ البدء فى مشروعات التنمية وتكوين المجتمعات الجديدة فإن برامج التنمية المختلفة التى تستهدف تطوير هذه المجتمعات كثيرا ما تفشل فى تحقيق الأهداف المرجوة منها مما يمكن معه القول أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات التى قد تعترض نجاحها ، وتنقسم معوقات التنمية إلى

مجموعتين : معوقات اقتصادية وهى تضم تخلف نظم الإنتاج ، وندرة رأس المال ، وانخفاض كل من المستوى التكنولوجى ، ومستوى دخل الفرد ، ومعدلات الإدخار ، ومعدلات الإستثمار ، والإنتاجية أو مايعبر عنه بدائرة الفقر المفرغة ، وانخفاض الطلب ، واختلاف نمط الإستهلاك ، وضيق السوق ومحدوديته ، وسيادة الإنتاج الواحد ، وضعف التصنيع ، وضعف البنيان الزراعى ، وإنتاج المواد الأولية وتصديرها ، والتبعية الإقتصادية ، ودوام المديونيات الخارجية ، والمعوقات الإجتماعية وتضم مشكلة البطالة إرتفاعا كبيرا وملحوظا فى معدلات المواليد ، وارتفاع نسبى فى معدلات الوفيات ، وارتفاع نسبة الأمية ، وتأخر وسائل النقل والمواصلات ، وسوء التغذية ، وانخفاض المستوى الصحى ، وانخفاض المستوى السكنى ، وضعف الأداة الحكومية والإدارية ، وعدم الإستقرار السياسى.

واتساقا مع ماسلف عرضه فقد تبلورت مشكلة الدراسة فى أربعة تساؤلات رئيسية هى:

١-ماهى أهم المشروعات التنموية الموجودة بمجتمع الدراسة ؟

٢-ماهو المردود الإيجابى الإقتصادى والإجتماعى للمشروعات التنموية بمجتمع الدراسة ؟

٣-ماهى أهم المتغيرات المؤثرة على تحقيق المشروعات التنموية للمردود الإقتصادى والإجتماعى بمجتمع الدراسة ؟

٤-ماهى المشكلات التى تعترض المشروعات التنموية فى تحقيق المردود الإيجابى الإقتصادى والإجتماعى بالواحة ، وكذا مقترحات التغلب عليها من وجهة نظر المبحوثين ؟

وبناء على ماسبق عرضه من مشكلة الدراسة تم صياغة الأهداف التالية:

أهداف الدراسة:

١-التعرف على أهم المشروعات التنموية بمجتمع الدراسة.

٢-التعرف على المردود الإيجابى الإقتصادى والإجتماعى للمشروعات التنموية بواحة سيوة.

٣-التعرف على المتغيرات المؤثرة على تحقيق المردود الإيجابى الإقتصادى والإجتماعى للمشروعات التنموية بواحة سيوة وكذا الإسهام النسبى لهذه المتغيرات.

٤-التعرف على أهم المشكلات التى تعترض المشروعات التنموية فى تحقيق المردود الإيجابى الإقتصادى والإجتماعى بالواحة ، وكذا مقترحات التغلب عليها من وجهة نظر المبحوثين.

أهمية الدراسة:

تكمن الدراسة من الناحية النظرية فى أنها محاولة لاستعراض مفاهيم التنمية والإتجاهات النظرية المعاصرة لدراستها ، وكذلك تنمية المجتمعات الصحراوية والتعرف على المردود الإيجابى الإقتصادى والإجتماعى للمشروعات التنموية ، بالإضافة إلى ما تقدم فإن هذه الدراسة بما تتضمنه من أدوات بحثية يمكن الإستفادة منها عند إجراء البحوث والدراسات المشابهة لها على مجتمعات أخرى بجمهورية مصر العربية ، علاوة على ذلك فإن هذه الدراسة محاولة لتكون نقطة بداية لإجراء بحوث ودراسات أخرى مشابهة فى نفس المجتمع الصحراوى ، أما الأهمية التطبيقية للدراسة فتكمن فيما تسفر عنه من نتائج وتوصيات يمكن من خلالها تحديد أهم المشروعات التنموية التى لها دور إيجابى فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، فى حين أن الأهمية المستقبلية تتمثل فى كيفية الإستفادة من نتائج هذه الدراسة فى رسم السياسات المستقبلية لعملية التنمية ، والتغلب على بعض المشكلات التى تواجهها ، ووضع الحلول المناسبة لها ، والإستفادة من التوصيات التى تسفر عنها هذه الدراسة فى المستقبل.

الإطار النظرى للدراسة:

جذب مفهوم التنمية اهتمام معظم الباحثين فى مختلف المجالات ، لذلك تعددت تعاريف التنمية واختلفت بإختلاف الإنتماءات العلمية التى ينتمى إليها الباحثين.

وكتأصيل للمفهوم ينقل الحيدرى (١٩٩٦ : ١) عن قاموس اكسفورد أن التنمية هى الإنتشار التدريجى للتجربة الكاملية مع النظر إلى تعبيرات التغيير والنمو والتحسين ، ويشير عبد الرازق (٢٠٠٥ : ٦٣) إلى أن مفهوم التنمية يتمايز عن مفاهيم النمو والتطور والتقدم والتحسين التى استخدمتها أدبيات علم اجتماع التنمية.

ومفهوم التنمية من المنظور العام: يوضحه الإمام (٢٠١٦ : ٨٥) بأنها هى مجموعة العمليات المتتالية والمستمرة التى يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما فى متضمنات واتجاهات وسرعة التغير الثقافى أو الحضارى وفى مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجات سكانه ، كما يعرفها محمد (١٩٩٧ : ١٢) نقلا عن الأمم المتحدة للتنمية عام ١٩٥٠م بأنها "العمليات التى عن طريقها يمكن توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية فى المجتمعات المحلية ومساعدتها على المساهمة فى تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة.

ويعرف جامع (٢٠١٠، ص٣٦) التنمية الريفية أو التنمية عامة بأنها حركة التغيير الإرتقائى الجذرى المستمر المخطط فى بناء ومهام الأجهزة أو النظم الإقتصادية والأجتماعية والسياسية والثقافية الريفية والحضارية وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا ، والذى يتمثل فى الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية دون إخلال بالتوازن البيئى لتحقيق العدالة التوزيعية والجيلية والرضاء الإجتماعى والرضاء النفسى للسواد الأعظم من السكان الريفيين أو السكان الوطنيين بوجه عام.

والإتجاهات النظرية المعاصرة لدراسة التنمية الإجتماعية: تتلخص فى الإتجاه التطورى حيث ذكر الحسينى (١٩٨٥ : ٤٩) أن المجتمعات تمر بمراحل مختلفة لكى تصل إلى التقدم ، وإتجاه النماذج المثلى: حيث يركز أنصاره كما يوضح جامع (١٩٩١ : ٦) على فكرة الثنائيات الإجتماعية والتى كانت قائمة على التمييز بين ماهو تقليدى وما هو حديث ، واتجاه النمو النسقى: "اتجاه الثنائيات والمتصلات الإجتماعية والثقافية" وينظر أنصار هذا الإتجاه كما أشار الإمام (٢٠١٦ : ٢١٩) إلى النسق الإجتماعى على أنه حالة نمو ، أو يتعرض لعملية تنمية تندرج تحت هذا الإتجاه ، والإتجاه السيكولوجى: فيحاول أصحاب هذا الإتجاه كما رأى جامع (١٩٩١ : ٨ – ٩) الربط بين الخصائص السيكولوجية للأفراد والتنمية الإقتصادية والتغير الثقافى ، أما اتجاه التحديث: فيرى أصحاب هذا الإتجاه على حد قول الإمام (٢٠١٦ : ١٨٦ – ١٨٧) أن التنمية ما هى إلا عملية تحديث ، وهو ما يعنى تغيير لمختلف نواحى الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية فى المجتمعات أو الدول التى تتم فيها والتى لم تصل إلى مستوى عالى للمعيشة ، والإتجاه الإنتشارى الثقافى الحضارى: ينظر أصحابه إلى التنمية كما ذكر جامع (١٩٩١: ٧) كشكل من أشكال التغيير الاجتماعى يتم بواسطة الانتشار الثقافى وذلك من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة فى الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، ويرى أصحاب اتجاه المكانة الدولية: كما يوضح الإمام (٢٠١٦: ١٨٢-١٨٣) أن هناك نظام دولي يمكن من خلاله تقسيم دول العالم إلى دول متقدمة ودول متخلفة وفقا لاعتبارات معينة ، أما أنصار الاتجاه الماركسى الجديد: فيوضحون كما أشار الحسينى (١٩٨٥: ٨٩-٩٤) الإجابة على سؤالين هما ، ما هى طبيعة التخلف وأسبابه؟ وما هو دور دول العالم الثالث؟ والاتجاه التكاملى للتنمية: لا يقتصر على مؤشرواحد ، ولا يعتمد على تفسير جزئي لظاهرةالتنمية ، وإنما يستند على نموذج تصوري عضوي يقوم على النظرة الكلية للمجتمع على أساس الترابط بين مختلف الظواهروالنظم الاجتماعية ، ويعتبر هذا الاتجاه هو أكمل الاتجاهات التى تعبر عن طبيعة الواقع الاجتماعى وتفسيره نظرا للترابط والتكامل الذى يقوم بين مختلف عناصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (الإمام ، ٢٠١٦: ١٨٧-١٨٩).

ومن أهم مداخل التنمية المدخل الاقتصادي:حيث يرتكزهذا المدخل على قضايا الإنتاج الاقتصادي ويدخل تحت قضايا هذا المدخل التصنيع الريفى ، وتطوير الإنتاج الزراعى ، ويعتبر تحسين الظروف الاقتصادية هو المحرك الأول لكافة المتغيرات الأخرى (الإمام ، ٢٠١٦: ٧٧). والمدخل الإدارى: الذى ينظر إلى العملية التنموية باعتبارها عملية إدارية على حد قول عبد الرازق (٢٠٠٥: ١٠١) نقلا عن السمالوطى ، حيث ظهر بداية فى الدوائر الاستعمارية بتنمية بعض القطاعات مع اجتذاب مساهمات الأهالى فى تحقيق الهدف. أما مدخل البنية الأساسية: والذى يطلق عليه المدخل العمرانى أو التنمية الطبيعية ، فيهتم بوضع مخططات عمرانية هندسية وتنفيذية لأعمال جمالية ، أو أعمال بناء وتشييد انطلاقا من فرضية أن التحسين التخطيطي والجمالي يحسن كل شئ ، وأن معظم المشكلات المجتمعية فى أى مجال تنبع من عدم دقة التخطيط لها ، ونقص التسهيلات والخدمات ، وهذا المدخل بصياغاته المختلفة لا يعطى أهمية لدور المواطنين فى توجيه أمور مجتمعهم (رزق ،١٩٩١ ، ٤١-٤٢). والمدخل الجذرى: كما أشار خاطر (١٩٩٨: ٦٤) لا يرتبط فقط بالاستراتيجية الجذرية ، فإحداث تغيير جذرى فى المجتمعات هو الهدف النهائي لعمليات التنمية وفقا له ، غير أنه يأخذ أشكالا تنفيذية متعددة أو مستويات مختلفة ، اعتبارا من تغير نسق القيم أو الثورة والانقلاب التام ، إلى الاتيان بإجراءات وأفعال مباشرة تستنكر وتعارض

الأوضاع القائمة. ويشير غيث (١٩٨٩: ٢٣٢-٢٣٣) إلى مدخل العملية بأنه يرجع إلى نموذج العملية وذلك من حيث رفض التوازن الاستاتيكى ، ويرى أن النسق الاجتماعى ما هو إلا تصوير لفترة زمنية لتغيرات فى صورة تجمع وتفكك وإعادة تجمع مستمر.

أما المدخل التكاملى: فيذكر الإمام (٢٠١٦ : ٧٧) أن هذا المدخل ينبثق من عدة اعتبارات أهمها: ١/ أن تعدد المشكلات والحاجات يقتضى أخذها فى الاعتبار عند تخطيط المواجهة. ٢/ ضرورة تطوير كل من مساهمة الجماهير والحكومة. ٣/ أن تنمية الحكم المحلى فى المجتمعات المحلية أساس أول لانطلاق برامج التنمية الناجحة. ويذكر محرم (١٩٩٠ : ١٠ – ٢١) أن هذا المدخل يسعى لإنجاز أهداف الرفاهية والمساواة والعدل وإيجاد الاستجابة فى إطار سياسة شاملة لمواجهة الفقر والبطالة وعدم العدالة ، وذلك ارتكازا على قواعد سياسية وشعبية ومجهودات اجتماعية واقتصادية لمواجهة الفقر والبطالة وعدم العدالة ، وذلك ارتكازا على قواعد سياسية وشعبية ومجهودات اجتماعية واقتصادية ودعم تكنولوجى وباستنهاض الدافعية والمنظمات وترشيد الموارد لحل المشكلات على المستوى المحلى ، وأخيرا مدخل التنمية بالمشاركة: يهدف إلى إستدخال الناس فى كافة مراحل العملية وتعميق الادراك لتجارب التحديث الخاطئ ومردوداتها السلبية ، وهى الاستناد إلى وضع التجارب المحلية فى دائرة الضوء وكشف الاستخدام الجائر للتنمية فى ضوء الفكر التنموى التقليدى ، وقد اكتسبت فكرة التنمية بالمشاركة عمقا بل ومنطلقا محليا لا سيما بعد أن واجهت العملية التنموية نقص الموارد والجدل حول أولوياتها (FAO , 1991 : p.1).

ومن هذا المنطلق فإن مدخل المشاركة الشعبية الذى يدخل ضمن إطاره مشاركة أفراد المجتمع المحلى فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية بالمجتمعات المحلية هو المدخل الرئيسى لهذه الدراسة ، حيث تلعب المشروعات التنموية دورا هاما فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية ، حيث تسهم بشكل فعال فى معالجة القصور فى تكوين هيكل الانتاج الصناعى فى مصر ، وأيضا يمكن لهذه المشروعات أن تسهم فى دعم مناخ المنافسة الذى يعتبر أساس لأى تقدم إقتصادى واجتماعى ، وبالإضافة إلى ذلك فإن قيام المشروعات البيئية المتعددة غير التقليدية يمكن أن تساعد فى حل مشكلة البطالة والتسويق والتصدير وإشباع الحاجات الضرورية والأساسية لجميع أفراد المجتمع ، ويمكن تناول الدور الذى تلعبه المشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع فى الآتى:

يرى سلمان (١٩٩٨ :٢٦٢) أن المشروعات التنموية تلعب دورا هاما فى التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الانتاج الصناعى مما يؤدى إلى زيادة الناتج المحلى ، وتنمية هيكل العمالة لما تقوم به هذه المشروعات من خلق فرص عمل للمساعدة فى حل مشكلة البطالة المزمنة ، وتطوير التكنولوجيا المحلية وذلك لابتكار أسلوب ووسائل الانتاج الأمثل لظروف المجتمع ، والمساهمة فى إصلاح الخلل بالميزان التجارى وخلق طبقة من رجال الأعمال والمنظمين.

ويضيف نور الدين (٢٠٠٠ : ١٤) أن الأبعاد التنموية للمشروعات تتمثل فى مساهمة تلك المشروعات فى البعد التنموى الاقتصادى من خلال إذكاء روح المنافسة بين أصحاب الأعمال وحل مشكلات البطالة والتسويق والتصدير وإشباع رغبات المستهلكين من السلع الضرورية فى كل أرجاء الدولة بأقاليمها المختلفة ، مما يحقق التوازن الإقليمى فى التنمية ويدعمها ويخدم أغراضها ، كما أن لهذه المشروعات بعد اجتماعى مؤداه عدم المساس بالتوافق الاجتماعى وخاصة فى مراحل التحول من نمط اقتصادى معين إلى نمط اخر يترتب عليه اتساع الفوارق الاجتماعية بين من يملك عناصر الانتاج ومن لا يملكها ، كما أن تلك المشروعات قابلة للتنفيذ فى زمن وجيز ، وبالتالى يستطيع كل راغب فى الإنتاج أن يحول رغباته إلى واقع طارحا وقت الفراغ وبعض المشكلات الأسرية والعامة وغيرها من حساباته ، كما أنها تعطيه الفرص للإبداع والابتكار ، ويكون صاحب عقلية طموحة تساهم بشكل أو بآخر فى عملية التنمية ، كما أن تلك المشروعات تؤدى إلى زيادة الولاء للوطن لأنها تزيد من أهمية وقيمة العمل ، وتوفير العديد من النماذج الناجحة لتكون قدوة ، ونشر وسائل الضبط الاجتماعى والقيم المجتمعية.

وأخيرا يستعرض الإمام ، وأبو حسين (٢٠٠١ : ١٧٨ -١٨٠) دور المشروعات التنموية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العديد من النقاط أهمها ، أن تلك المشروعات تتيح سلعا وسيطة تحتاج إليها الصناعات الكبيرة ، وتسهم تلك المشروعات فى تكوين الصناعات الكبيرة وتكملها ، وتسهم تلك المشروعات فى تكوين قاعدة عريضة من العمال المهرة ، كما تعمل تلك المشروعات على تنمية وإستغلال موارد البيئة المحلية ، وتحقق الأمن الغذائى والكسائى نظرا لإرتباطها ارتباطا مباشرا بالحاجات اليومية ، وتعمل تلك المشروعات على تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة ، كما تمنح تلك المشروعات فرصة كبيرة لنمو الدافع الشخصى ، كما تساعد على زيادة الدخل القومى وتحسين مستوى المعيشة وتعمل على رفع مستوى المشاركة الشعبية فى تنمية الاقتصاد القومى ، كما تساهم تلك المشروعات فى الحد من مشكلة البطالة ، وتساهم فى التوطن بالمواقع الجديدة ، وتعمل على انتشار الوعى الصحى ، وتساعد على خدمة الأسواق المتخصصة والمحدودة.

ومن أهم النظريات التى تعتمد عليها هذه الدراسة نظرية "الفعل الاجتماعى التطوعى لبارسونز" حيث تشكل نظرية الفعل الاجتماعى الارادى لبارسونز ، والتى ركزت على الوظيفية ، واعتمدت فى تطورها على التفاعلية الرمزية (عبد السلام ، ١٩٨٦ : ١١) ، (كريب ، ١٩٩ :٦٥) ، وشكلت مصدرا متماسكا وشاملا نهل من فكر سابقيه ، ومن كل خطوط الفكر الاجتماعى الاقتصادى. (محمد ، ١٩٩٣ : ٤٦٦ – ٤٦٧) ، وهى تعتبر ذات قدرة تفصيلية لتفسير الظواهر السسيولوجية فى إطار الأفعال الاجتماعية ، وليس فى إطار البنى التنظيمية مع التسليم بالأنساق والبنى الوظيفية وربطها بالأفعال ، وكذلك علاقتها التأثيرية المتبادلة من ناحية أخرى ، دون قبوله للسلوك أو حتمية جمعية من ناحية أخرى ، وذلك مع التسليم بالفردية والقضاء على مظاهر النظام العام. والفعل الارادى لدى بارسونز يتضمن العناصر التالية: فاعل أو فاعلون: وهم ساعون نحو تحقيق أهداف فى موقف معين ، وسائل بديلة لدى الفاعلين: لتحقيق أهدافهم ، أو مايمكن تسميتها بالتوجهات أى توجه الفاعل إزاء الموقف الذى يعنى علاقات الفاعل بالموضوعات الاجتماعية وغير الاجتماعية فى بيئته. (Elezaby , 1985 : p26) ، الظروف الموقفية الفيزيقية والاجتماعية والثقافية الموجهة للفاعلين: والتى تؤثر فى اختيار الفاعلين لأهدافهم وللوسائل المحققة لهذه الأهداف كل منها مقيد بأفكار وشروط موقفية. (عبد الرازق ، ٢٠٠٥ : ١٣٨) ، هذه العناصر يتضمنها ما أطلق عليه بارسونز "وحدة أفعال" ، حيث يتضمن الفعل الاجتماعى سلسلة من مثل هذه الوحدات بواسطة فاعل أو فاعلين.

يضاف إلى ذلك نظريات أخرى مثل نظريات الدوافع ، ونظرية التبادل الاجتماعى ، ونظرية القدرة على توظيف موارد الغير بالإضافة إلى الموارد الشخصية ، فنظريات الدوافع على سبيل المثال تقترح أسبابا تدفع السكان المستفيدين من المشروعات التنموية إلى دعمها والاستفادة منها وإشباع الاحتياجات القائمة لدى هؤلاء السكان. كما تركز نظرية الدوافع على دواعى المشاركة فى المشروعات التنموية باعتبارها بمثابة دوافع (خاطر ، ١٩٩٨ ، ص١٥١).

الدراسات السابقة:

-دراسة "على" (٢٠٠٩) تقويم منهج إدارة المشروعات الصغيرة فى ضوء تنمية الوعى بالمشكلات والقضايا البيئية فى الصف الثالث الثانوى التجارى":

استهدفت الدراسة التعرف على المشكلات والقضايا البيئية التى يجب تنمية الوعى بها لدى طلاب المدارس الثانوية التجارية من خلال منهج إدارة المشروعات الصغيرة؟ وما هو واقع منهج إدارة المشروعات الصغيرة فى ضوء تنمية الوعى بالمشكلات والقضايا البيئية. وما التصور المقترح لمنهج إدارة المشروعات الصغيرة فى ضوء تنمية الوعى بالمشكلات والقضايا البيئية؟

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفى لإستعراض النتائج ، بناء أداة لتحليل محتوى منهج إدارة المشروعات الصغيرة ، يتضمن الأنشطة الموجودة بالمنهج فى ضوء القائمة التى تم التوصل إليها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

أن هناك قائمة بالمشكلات والقضايا البيئية لتنمية وعى الطلاب بها والتى ينبغى تضمينها فى منهج إدارة المشروعات الصغيرة بالنسبة للعينة.

بعد التطبيق أكدت النتائج أن واقع منهج إدارة المشروعات الصغيرة لا يعكس المشكلات والقضايا البيئية التى توصل إليها البحث.

تم وضع تصور مقترح لمنهج إدارة المشروعات الصغيرة فى ضوء تنمية الوعى بالمشكلات والقضايا البيئية ، متضمنا الأهداف والمحتوى واستراتيجيات التدريس وأساليب التقويم.

دراسة "مهدى" (٢٠٠٩) "دراسة اقتصادية لدور المشروعات الصغيرة فى التنمية المستدامة بالأراضى الجديدة دراسة حالة بمحافظة الشرقية":

استهدفت الدراسة الارتقاء بمستوى كفاءة الأداء الاقتصادى للمشروعات الصغيرة وذلك من خلال إلقاء الضوء والتعرف على الملامح العامة للمشروعات الصغيرة ، ودراسة التكاليف الاستثمارية والآثار الاقتصادية للإستثمار فى هذه المشروعات ، وإجراء التقييم المالى والاقتصادى لها ، وكذلك التعرف على العوامل المؤثرة على تلك المشروعات مع تفعيل الإيجابى وتثبيط السلبى منها وبذلك يمكن الارتقاء بمستوى كفاءة الأداء.

وقد استخدمت الدراسة الأساليب الأإحصائية الوصفية والكمية مثل معايير التقييم المالى والاقتصادى بالاضافة إلى مؤشرات الكفاءة الاقتصادية والانتاجية وإجراء تحليل الحاسبة لهذه المشروعات عند زيادة التكاليف وعند انخفاض الإيرادات وتحليل التباين لمعدل العائد على رأس المال لها فى تحليل وعرض ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، وتم اختيار ثلاثة مشروعات هى: مشروع إنتاج شتلات من الصوب ، مشروع تصنيع صلصة طماطم ، مشروع صناعة الجبن الأبيض ، واعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين للبيانات أولهما بيانات أولية لدراسة ميدانية من خلال استمارة استبيان خصصت لهذه الدراسة ، وثانيهما البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة بالصندوق الاجتماعى ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الشرقية.

وقد توصلت إلى عدد من النتائج أهمها: أنه بدراسة الموطن الأصلى للمبحوثين أصحاب المشروعات الصغيرة تبين أن الموطن الريفى هو أعلى المعدلات حيث يمثل ٥٢% ، وتبين أن ٤٢% من المبحوثين أفادوا أن المشروعات لها دور كبير فى تنمية الفرد اقتصاديا ، وأفاد ٥٦% من المبحوثين أن هذه المشروعات لها دور كبير فى تنمية المجتمع.

- دراسة على (٢٠١٠) عن الجوانب التنموية للمشروعات الصغيرة ببعض قرى محافظة المنوفية:

استهدفت الدراسة التعرف على العوامل المرتبطة والمؤثرة على أصحاب المشروعات الصغيرة فى عينه الدراسة والآثار التنموية الاجتماعية والاقتصادية عليهم وكذلك حصر الاثار التنموية الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات الصغيره على المجتمع المحلى بالإضافة إلى دراسة المشكلات التى تواجه المشروعات الصغيرة.

وقد أجريت الدراسة بمركز قويسنا بمحافظة المنوفية على عينة قوامها ٧٥ مبحوثا موزعين على سبعة قرى بالمركز ، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن ٤٤% من المشروعات الصغيرة تحقق درجة متوسطة من الآثار التنموية الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع المحلى. وأن هناك علاقات ارتباطية معنوية بين الآثار التنموية وبين كل من مستوى المنظمات الاجتماعية بالقرية ، ومستوى المعيشة ، وحالة مرافق البنية الأساسية. وكانت أهم المشكلات الخاصة قبل تنفيذ المشروعات هى طول وتعقد إجراءات الحصول على القرض وكثرة الضمانات المطلوبة للحصول عليه وطول فترة الانتظار للحصول على القرض. وكانت مشكلات التنفيذ هى الارتفاع المستمر فى تكلفة مواد المشروع.

- دراسة الامام (٢٠١٣) عن بعض آثار المشروعات المولدة للدخل الممولة من الصندوق الإجتماعى للتنمية الموجهة للمرأة الريفية بمحافظة الدقهلية:

من أهم أهداف الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة على مستوى درجة استفادة المرأة الريفية من المشروعات الصغيرة التى تقوم بها ، والتعرف على دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية. وأجريت الدراسة على عينة قوامها ٦٦ صاحبة مشروع صغير بقرية منية سندوب ممول من جمعية الرعاية الاجتماعية بالقرية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن دور الصندوق الاجتماعى للتنمية يقتصر على تقديم القروض للمبحوثات من خلال الجمعية الأهلية وتبين أن جميع المبحوثات استفدن اقتصاديا واجتماعيا من مشروعاتهن. وأن هناك خمسة متغيرات تؤثر معنويا على مستوى ودرجة الاستفادة من المشروعات وهى قيمة القرض ، تشجيع الأسرة ، درجة الدافعية لتنفيذ المشروع ، ودرجة مزايا القرض ، والحالة الزواجية.

فروض الدراسة البحثية:

١-توجد علاقة ارتباطية معنوية بين درجة تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع كمتغير تابع وبين كل من المنغيرات المستقلة الآتية: السن ، الحالة التعليمية ، المهنة الأساسية ، الحالة الزواجية ، عدد أفراد الأسرة ، الدخل الشهرى للأسرة ، الاتجاه نحو الادخار ، الانفتاح الحضارى ، درجة الاتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والاسرة ، درجة الاتجاه نحو الانجاز ، الاتجاه نحو التغيير والتجديد ، اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية ، مدى الموافقة على العمل الحر ، ودرجة الرضا عن المشروعات.

٢-توجد علاقة ارتباطية معنوية بين الآثار المجتمعية للمشروعات التنموية كمتغير تابع ، وبين كل من المتغيرات المستقلة الآتية: السن ، الحالة التعليمية ، المهنة الأساسية ، الحالة الزواجية ، عدد أفراد الأسرة ، الدخل الشهرى للأسرة ، الاتجاه نحو الادخار ، الانفتاح الحضارى ، درجة الاتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والاسرة ، درجة الاتجاه نحو الانجاز ، الاتجاه نحو التغيير والتجديد ، اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية ، مدى الموافقة على العمل الحر ، ودرجة الرضا عن المشروعات.

٣-تسهم المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الارتباطية مجتمعه فى تفسير التباين الكلى لتأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع كمتغير تابع.

٤-تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الارتباطية مجتمعه فى تفسير التباين الكلى للآثار المجتمعية للمشروعات التنموية كمتغير تابع.

الإطار المنهجى للدراسة:

أولا: نوع الدراسة ومنهجها المستخدم: تصنف هذه الدراسة على أنها من الدراسات الوصفية التحليلية لأنها تصف المشروعات التنموية ومدى مساهمتها فى تنمية مجتمع الدراسة من خلال وجودها بالمجتمع ومشاركة السكان فيها ، كما اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإجتماعى بالعينه.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة: تم إجراء الدراسة بواحة سيوه أحد المراكز الادارية بمحافظة مطروح المنتمية لمحافظات الصحارى (الحدود) ، على عينة عشوائية قوامها ٢٢٥ رب أسرة من المستفيدين بالمشروعات التنموية ، حيث تم سحب العينة بطريقة عشوائية بسيطة بواقع ٣٠% من إجمالى أعداد الأسر (٦٣٤) بواحة سيوه وفقا لتعداد عدد الأسر بواحة سيوه عام ٢٠١٥م.

ثالثا: أسلوب وأدوات جمع البيانات: اعتمدت الدراسة الراهنة على عدة مصادر منها: البيانات الثانوية للدراسة والتى يتم جمعها من الجهات المعنية بها مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وديوان عام محافظة مطروح ، ومركزى المعلومات بمحافظة مطروح ومركز سيوه ، كما اعتمدت هذه الدراسة فى جمع البيانات الميدانية على أسلوب استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين ، واستمارة مقابلة متعمقة معدة لهذا الغرض ، لتحقيق أهداف الدراسة الحالية واختبار فروضها ، وقد تم إعداد صحيفة استبيان للمستفيدين من أنشطة المشروعات التنموية ، وتتناول الأسئلة الخاصة بهم وهى دور هذه المشروعات التنموية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمتغير تابع ، وبعض المتغيرات المستقلة المدروسة مثل: الشخصية للمبحوثين والمتغيرات الاقتصادية ، والمتغيرات الاجتماعية ، أما استمارة المقابلة المتعمقة فتختص بالمشكلات التى تعترض المشروعات التنموية ، ومقترحات التغلب عليها ، وقد تم الاستعانة بالعاملين بالمؤسسات العاملة بواحة سيوه وذلك لتسهيل عملية جمع البيانات ، وتم جمع البيانات خلال الفترة من شهر يناير ٢٠١٥ م وحتى شهر ابريل ٢٠١٥ م ، وبعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات ومراجعتها تم تصميم دليل لترميزها وعلى أساسه تم تفريغ البينات يدويا ، ثم إدخالها فى الحاسب الآلى تمهيدا لتحليلها وذلك بالإستعانة بالبرنامج الإحصائى Spss – V13.

رابعا: قياس المتغيرات البحثية:

أ-المتغيرات الشخصية للمبحوثين:

١-**السن:** وهو عمر المبحوث وقت جمع البيانات وتم قياسه بعدد السنوات المطلقة كما ذكرنها المبحوث ، ولأغراض التحليل الإحصائى تم تقسيم المبحوثين وفقا لسنهم إلى ثلاث فئات وهى: (أقل من ٣٠ سنة) ، (٣٠ – أقل من ٤٠) ، (٤٠ سنة فأكثر).

٢-**الحالة التعليمية:** ويقصد بها درجة تعليم المبحوث وهى كما يلى: أمى (١) ، يقرأ ويكتب دون مؤهل (٢) ، ابتدائية (٣) ، إعدادية (٤) ، مؤهل متوسط / ثانوية (٥) ، مؤهل عالى (٦).

٣-**المهنة الأساسية:** ويقصد بها فى هذه الدراسة المهنة الأساسية التى يمتهنها المبحوث أو النشاط الرئيسى الذى يعمل به المبحوث ، وتمثل له مصدرا للدخل الأساسى ، وقد أعطيت الاستجابات الأوزان التالية: مزارع (١) ، تاجر (٢) ، موظف حكومة (٣) ، أعمال حرة (٤) وهو متغير أسمى.

٤-**الحالة الزواجية:** وهى تشير لحالة المبحوث الزواجية وهى كما يلى: متزوج ويعول (٤) ، متزوج (٣) ، مطلق / أرمل (٢) ، أعزب (١) وهو متغير أسمى.

٥-**عدد أفراد الأسرة:** وعبر عنه بإجمالى عدد أفراد الأأسرة المعيشية للمبحوث ، وتم التعامل معه كرقم مطلق كما ذكره المبحوث ، ولأغراض التحليل الإحصائى تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهى: أسرة صغيرة (أقل من ٥ أفراد) ، أسرة متوسطة (٥ أفراد) ، أسرة كبيرة (٦أفراد فأكثر).

٦-**الاتجاه نحو الادخار:** ويقصد به فى هذه الدراسة مدى ميل الفرد نحو الادخار ، وتم قياس هذا المتغير بإعطاء الاستجابات على هذا السؤال الأوزان الرقمية التالية: موافق (٣) ، محايد (٢)، غير موافق (١)، وتم جمع الدرجة الاجمالية بعد معايرتها لتعبر عن اتجاه المبحوث نحو الادخار ، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هى: منخفضة (أقل من ٨ درجات) ، متوسطة (٨ – لأقل من ١١ درجة)، مرتفعة (١١ درجة فأكثر).

٧-**الانفتاح الحضارى:** يعرف بأنه مدى خضوع الفرد لمؤثرات خارجة عن تنظيم اجتماعى معين ، ويقصد به فى هذه الدراسة بأنه مدى استفادة المبحوث من عناصر الحضارة المادية واللامادية السائدة فى العالم الخارجى المحيط به بالإضافة للصلات والعلاقات التى يصنعها الفرد خارج المنطقة التى يعيش فيها والمتمثلة فى تردده على المناطق المجاورة له والتى تزيد من درجة علاقاته الاجتماعيةبالآخرين ، وكذلك مصادر المعلومات التى يستقى منها المبحوث احتياجاته المعرفية عن التنمية بكافة مجالاتها وتم قياس هذا المتغير بمقياس كمى منفصل ، من خلال سؤال المبحوث فى عشر عبارات ، ولقد أعطيت الاستجابات الأوزان الرقمية التالية دائما (٣) ، أحيانا (٢) ، نادرا (١) ، لا (صفر) ، وتم جمع الدرجة الإجمالية بعد معايرتها لتعبر عن درجة الانفتاح الحضارى ، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هى: منخفضة (أقل من ١٠ درجات)، متوسطة (١٠ – لأقل من ٢٠ درجة) ، مرتفعة (٢٠ درجة فأكثر).

٨-**الاتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة:** ويقصد به فى هذه الدراسة اتجاه وميل المبحوث واستعداده لتطوير وتنمية مستواه الاجتماعى والاقتصادى ، وكذا أسرته ، ولقد تم قياس هذا المتغير بإعطاء الاستجابات على هذا السؤال الأوزان الرقمية التالية: موافق (٣) ، محايد (٢) ، غير موافق (١) ، وهذه الأوزان لا تعبر عن قيمة المتغير ولكن تعبر عن درجته أو رتبته ، وتم جمع الدرجة الإجمالية بعد معايرتها لتعبر عن اتجاه المبحوث نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة ، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هى: منخفضة (أقل من ٢٠ درجة) ، متوسطة (٢٠ – لأقل من ٢٨ درجة) ، مرتفعة (٢٨ درجة فأكثر).

٩-**الاتجاه نحو الانجاز:** ويقصد به مدى موافقة الفرد نحو استعداده ودافعيته للإنجاز ، ولقد تم قياس هذا المتغير بإعطاء الاجابات على مجموعة الأسئلة الأوزان الرقمية التالية: موافق (٣) ، محايد (٢) ، غير موافق (١) ، وجمعت الدرجة الاجمالية لتعبر عن اتجاه المبحوث نحو الانجاز ، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هى: منخفضة (أقل من ٢٠ درجة) ، متوسطة (٢٠ – لأقل من ٢٨ درجة) ، مرتفعة (٢٩ درجة فأكثر).

١٠-**الاتجاه نحو التغيير والتجديد:** يقصد به فى هذه الدراسة مدى رغبة واستعداد المبحوث لتطبيق كل ماهو جديد فى المجالات المختلفة للتنمية ، وتم قياس هذا المتغير بإعطاء الإجابات على هذا السؤال الأوزان الرقمية التالية: موافق (٣) ، محايد (٢) ، غير موافق (١) ، وهذه الأوزان لا تعبر عن قيمة المتغير ولكن تعبر عن درجته أو رتبته ، وجمعت الدرجة الإجمالية لتعبر عن اتجاه المبحوث نحو التغيير والتجديد ، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هى: منخفضة (أقل من ٢٢ درجة) ، متوسطة (٢٢ – لأقل من ٣١ درجة) ، مرتفعة (٣١ درجة فأكثر).

١١-**اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية:** ويقصد به فى هذه الدراسة مدى رغبة المبحوث فى المساهمة والمشاركة فى المشروعات التنموية بالجهود الذاتية وذلك لخدمة مجتمعه ، تم قياس هذا المتغير بإعطاء الإجابات على هذا السؤال الأوزان الرقمية التالية: موافق (٣) ، محايد (٢) ، غير موافق (١) ، وتم جمع الدرجة الاجمالية بعد معايرتها لتعبر عن اتجاه المبحوث نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية ، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هى: منخفضة (أقل من ١٠ درجات) ، متوسطة (١٠ – لأقل من ١٤ درجة) ، مرتفعة (١٤ درجة فأكثر).

١٢-**مدى الموافقة على العمل الحر:** يقصد به فى هذه الدراسة معرفة مدى موافقة المبحوثين على العمل الحر بدلا من انتظار التعيينات الحكومية ، ولقد تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث فى ٢٢ عبارة ، وأعطيت الاستجابات لهذا السؤال الأوزان الرقيمة التالية: موافق (٣) ، محايد (٢) ، غير موافق (١) ، وتم جمع الدرجة الاجمالية بعد معايرتها لتعبر عن مدى الموافقة على العمل الحر ، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هى: منخفضة (٣٧ درجة فأقل) ، متوسطة (٣٨ – لأقل من ٥٣ درجة) ، مرتفعة (٥٣ درجة فأكثر).

١٣-**وجود المشروعات التنموية بالقرية ودرجة الرضا عنها:** ويقصد به فى هذه الدراسة نوعية المشروعات التنموية الموجودة بالقرية ومدى الاستفادة منها ، ودرجة الرضا عنها ، ولقد تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن نوعية هذه المشروعات ، وكذا سؤاله عن درجة الاستفادة منها ، وتم إعطاء استجابات درجة الاستفادة الأوزان الترجيحية التالية: استفادة كبيرة (٣) ، متوسطة (٢) ، صغيرة (١) ، منعدمة (صفر) ، كما تم إعطاءدرجة الرضا عن المشروع الأوزان الرقيمة التالية: راضى (٣) ، لحد ما (٢) ، غير راضى (١).

ب-قياس المتغير التابع: دور المشروعات التنموية فى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

ويقصد به فى هذه الدراسة مدى تأثير ومساهمة المشروعات التنموية فى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع ، ولقد تم قياس هذا المتغير من خلال محورين هما: الأول تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع ، وتم قياسه بسؤال المبحوث فى ٢٤ عبارة ، ولقد أعطيت الاستجابات الأوزان الرقمية التالية: كبيرة (٣) ، متوسطة (٢) ، ضعيفة (١) ، منعدمة (صفر) ، وتم جمع الدرجة الاجمالية بعد معايرتها لتعبر عن مدى تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع ، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هى: تأثير منخفض (أقل من ٢٤ درجة) ، تأثير متوسط (٢٤- لأقل من ٤٨ درجة) ، تأثير مرتفع (٤٨ درجة فأكثر).

أما المحور الثانى فيتضمن الآثار المجتمعية للمشروعات التنموية ، وتم قياسه بسؤال المبحوث فى ثلاثة عشرة عبارة ، ولقد أعطيت الاستجابات الأوزان الرقمية التالية: موافق (٣) ، لحد ما (٢) ، غير موافق (١) ، وجمعت الدرجة الاجمالية لتعبر عن مدى تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع ، وتم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات هى: آثار منخفضة (أقل من ٢١ درجة) ، آثار متوسطة (٢١ – لأقل من ٢٩ درجة) ، آثار مرتفعة (٢٩ درجة فأكثر).

جـ-المشكلات التى تواجه المشروعات التنموية بالواحة ومقترحات التغلب عليها:

لحصر تلك المشكلات وكذا مقترحات التغلب عليها تم استخدام استمارة مقابلة متعمقة توضيح بنودها كالتالى:

وجود مشكلات تتعلق بالنواحى البيئية ، والتسويقية ، والإنتاجية.

وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية للتعبير عن تلك المشكلات ، ومقترحات التغلب عليها.

خامسا: أدوات التحليل الاحصائى:

بعد جمع البيانات وتفريغها فى الحاسب الآلى ، تمت معالجتها إحصائيا باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (Spss) ، وقد استخدم عددا من الأساليب الاحصائية الوصفية مثل التكرارات والنسب المئوية ، والمدى وذلك لوصف المتغيرات البحثية ، والمشكلات التى تواجه المشروعات التنموية بالواحة ، ومقترحات التغلب على هذه المشكلات.

و تم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية التحليلية مثل: إستخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون ، والنموذج الإرتباطى والانحدارى

المتعدد المتدرج الصاعد Step – wise Multiple Correlation & Regression وذلك لتقدير نسبة مساهمة كل منغير من المنغيرات المستقلة ذات العلاقة الارتباطية فى تفسير التباين الكلى فى المتغيرات التابعة.

نتائج الدراسة الميدانية:

أولا: النتائج المتعلقة بأهم المشروعات التنموية بمجتمع الدراسة:

أوضحت النتائج الواردة بجدول (١) أن عدد المشروعات التنموية بمجتمع الدراسة وفقا لرأى المبحوثين ٢٤٢ مشروعا تنمويا ، موزعين إلى مشروعات البنية الأساسية التى تقدم خدمات للمواطنين ، وعددها ٨٧ مشروعا ، بنسبة ٣٥.٩٥% من إجمالى عدد المشروعات بمجتمع الدراسة ، بينما بلغ عدد المشروعات التنموية الخاصة بالقوات المسلحة ٥٥ مشروعا وتأتى فى المرتبة الثانية من حيث عدد المشروعات وبنسبة ٢٢.٧٣% ، من إجمالى عدد المشروعات ، كما تأتى فى المرتبة الثالثة المشروعات الخاصة بالتصنيع التنموى حيث بلغ تعدادها ٤٦ مشروعات بنسبة ١٩.٠١% ، من إجمالى عدد المشروعات التنموية بمجتمع الدراسة ، وجاء فى المرتبة الرابعة المشروعات التنموية الخاصة بالصحة حيث يبلغ تعدادها ٣٨ مشروعات بنسبة ١٥.٧٠% ، من إجمالى عدد المشروعات التنموية ، ويأتى فى المرتبة الخامسة والأخيرة المشروعات التنموية الخاصة بالتعليم وعددها ١٦ مشروعا ، بنسبة ٦.٦١% ، من إجمالى عدد المشروعات بمجتمع الدراسة.

جدول ١. التوزيع والنسبة المئوية للمشروعات التنموية حسب الأهمية بمجتمع البحث

م	نوع المشروعات	العدد	%	ترتيبها حسب الأهمية النسبية
١	مشروعات البنية الأساسية	٨٧	٣٥.٩٥	١
٢	المشروعات التنموية الخاصة بالصحة	٣٨	١٥.٧٠	٤
٣	المشروعات التنموية الخاصة بالتعليم	١٦	٦.٦١	٥
٤	المشروعات التنموية الخاصة بالقوات المسلحة	٥٥	٢٢.٧٣	٢
٥	مشروعات خاصة بالتصنيع التنموى	٤٦	١٩.٠١	٣
	الإجمالى	**٢٤٢**	**١٠٠.٠٠**	

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت عن طريق البرنامج الإحصائى Spss من واقع إستمارة الاستبيان ٢٠١٥م.

ومن خلال ما تم عرضه من نتائج يمكن القول بأن مشروعات البنية الأساسية لها النصيب الأكبر بين المشروعات حسب الأهمية ، لأنها تعتبر البنية الأساسية لأى مجتمع شمولهاعلى النواحى التعليمية والصحية والمرافق العامة من كهرباء ومياه ومواصلات إلى غير ذلك من المشروعات التى يقوم بتنفيذها الأهالى مع السلطات الحكومية تدعيما لمبدأ المشاركة فى التنمية وهذه الأهمية لهذه المشروعات تأتى من احتياج سكان المجتمع الصحراوى لمتطلبات الحياة اليومية ، لذا كان من الضرورى إقامة مثل هذه المشروعات لكى تلبى كافة احتياجاتهم.

أما المشروعات التنموية الخاصة بالقوات المسلحة ، فتأتى فى المرتبة الثانية نظرا لأن القوات المسلحة لديها الإمكانيات اللازمة للإستفادة مما تنتجه واحة سيوه التى بها الكثير من نخيل البلح ، وأشجار الزيتون ويقوم على زراعتها العديد من المشروعات مثل مشروعات تصبغ البلح ، وعصر الزيتون ، وزيت الزيتون ، وبعض المشروعات الصغيرة التى تستخدم الخامات المتوفرة من نخيل البلح مثل أعمال الجريد ، حيث تعتبر مثل هذه المشروعات مصدرا جيدا للدخل بالنسبة للأسرة فى المجتمع الصحراوى ، بالإضافة لفتح آفاق جديدة من فرص العمل التى لا تحتاج إلى تدريب ومهارة حرفية ، والتى يتم اكتسابها من خلال أداء الحرفة نفسها.

ووجود المشروعات الخاصة بالتصنيع التنموى فى المرتبة الثالثة لأن معظم الأعمال فى واحة سيوه تقوم على الخامات المتوفرة بالبيئة كتصنيع الزيتون والتمور وهذا يحتاج لنوع ما من الإمكانيات التى لا تتوفر للأفراد ، حيث ينشط المشروع السلعى أثناء موسم السياحة مثل المشغولات البدوية اليدوية ، والزى السيوى إلى غير ذلك من السلع ، ويأتى فى المرتبة الرابعة المشروعات التنموية الخاصة بالصحة وكذا المشروعات التنموية الخاصة بالتعليم فى المرتبة الأخيرة وهذه المشروعات تقدم أيضا الخدمات للمواطنين ، وأيضا تعمل على رفع المستوى الإقتصادى والاجتماعى للعاملين بها ومن ثم رفع مستوى معيشتهم.

ثانيا: العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين دور المشروعات التنموية فى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

لتحقيق الهدف الثالث من الدراسة تم وضع الفروض البحثية الأول والثانى والسابق ذكرهما ، وللتحقق من صحة هذه الفروض تم إجراء التحليل الإرتباطى باستخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون للتعرف على العلاقات الارتباطية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة المدروسة كل على حدة وبين كل متغير من المتغيرات التابعة كل على حدة ، وفيما يلى استعراض تفصيلى للنتائج التى تم التوصل إليها.

١-العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع:

لإختبار الفرض البحثى الأول تم صياغة الفرض الإحصائى الآتى: "لا توجد علاقة إرتباطية معنوية بين درجة تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع كمتغير تابع ، وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: "السن ، الحالة التعليمية ، المهنة الأساسية ، الحالة الزواجية ، عدد أفراد الأسرة ، الدخل الشهرى للأسرة ، الإتجاه نحو الإدخار ، الانفتاح الحضارى ، درجة الاتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة ، درجة الاتجاه نحو الإنجاز ، الاتجاه نحو التغيير والتجديد ، اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية ، مدى الموافقة على العمل الحر ، ودرجة الرضا عن المشروعات.

وللتأكد من صحة هذا الفرض تم حساب معامل الإرتباط البسيط لبيرسون لهذه العلاقات ، والجدول رقم (٢) يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج.

حيث اتضح من جدول (٢) وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة عند مستوى ٠.٠١ بين تأثير المشروعات البيئية فى تنمية الفرد والمجتمع كمتغير تابع ، وبين المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: السن ، الحالة التعليمية ، المهنة الأساسية ، الدخل الشهرى للأسرة ، الاتجاه نحو الادخار ، الاتجاه نحو الانجاز ، الاتجاه نحو التغيير والتجديد ، اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية ، مدى الموافقة على العمل الحر ، ودرجة الرضا عن المشروعات.

جدول ٢. العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع

م	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع
١	السن		٠.٤٨٤**
٢	الحالة التعليمية		٠.٦٤٦**
٣	المهنة الأساسية		٠.٦٤٤**
٤	الحالة الزواجية		٠.٥٣
٥	عدد أفراد الأسرة		٠.٨٥
٦	الدخل الشهرى للأسرة		٠.٧٤٥**
٧	الاتجاه نحو الادخار		٠.٧٧٠**
٨	الانفتاح الحضارى		-٠.٧٩٥**
٩	درجة الاتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة		-٠.٤٧١**
١٠	الاتجاه نحو الانجاز		٠.٣٦٣**
١١	الاتجاه نحو التغيير والتجديد		٠.٧٣٠**
١٢	اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية		٠.٥٧٤**
١٣	درجة الرضا عن المشروعات		٠.٦٩٤**
١٤	مدى الموافقة على العمل الحر		٠.٦٩٨**

**** معنوى عند مستوى ٠.٠١ * معنوى عند مستوى ٠.٠٥**

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت (بواسطة الحاسب الآلى برنامج Spss) من واقع إستمارة الاستبيان ٢٠١٥م.

كما أشارت النتائج الواردة بنفس الجدول وجود علاقة إرتباطية معنوية سالبة عند مستوى معنوية ٠.٠١ بين تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع كمتغير تابع ، وبين متغيرى الانفتاح الحضارى ، درجة الاتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة.

وبناء عليه لا يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق ذكره للأجزاء التى أظهرت علاقة معنوية وقبول الفرض البديل (الفرض البحثى الأول) لنفس الأجزاء.

أما العلاقة بباقى المتغيرات المستقلة المدروسة (الحالة الزوجية ، وعدد أفراد الوحدة الأسرية) فكانت غير معنوية وبناء عليه لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائى وبالتالى عدم قبول الفرض البحثى البديل في هذه الجزئية.

٢-العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين الآثار المجتمعية للمشروعات التنموية:

لإختبار الفرض البحثى الثانى تم صياغة الفرض الإحصائى الآتى: "لا توجد علاقة إرتباطية معنوية بين الآثار المجتمعية للمشروعات التنموية كمتغير تابع ، وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: "السن ، الحالة التعليمية ، المهنة الأساسية ، الحالة الزواجية ، عدد أفراد الأسرة ، الدخل الشهرى للأسرة ، الإتجاه نحو الإدخار ، الانفتاح الحضارى ، درجة الاتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة ، درجة الاتجاه نحو الإنجاز ، الاتجاه نحو التغيير والتجديد ، اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية ، مدى الموافقة على العمل الحر ، ودرجة الرضا عن المشروعات.

وللتأكد من صحة هذا الفرض تم حساب معامل الأإرتباط البسيط لبيرسون لهذه العلاقات ، والجدول رقم (٣) يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج.

تشير بيانات جدول (٣) إلى وجود علاقة إرتباطية معنوية موجبة عند مستوى ٠.٠١ بين الآثار المجتمعية للمشروعات التنموية كمتغير تابع ، وبين المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: السن ، عدد أفراد الأسرة ، الدخل الشهرى للأسرة ، الاتجاه نحو الادخار ، الانفتاح الحضارى ، درجة الاتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة ، درجة الاتجاه نحو الانجاز ، الاتجاه نحو التغيير والتجديد ، اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية ، مدى الموافقة على العمل الحر ، ودرجة الرضا عن المشروعات.

جدول ٣. العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين الآثار المجتمعية للمشروعات التنموية

م	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع: الآثار المجتمعية للمشروعات التنموية
١	السن	٠.١٦٤**
٢	الحالة التعليمية	-٠.٤٧٣**
٣	المهنة الأساسية	٠.٠٨٥
٤	الحالة الزواجية	-٠.١٠٨*
٥	عدد أفراد الوحدة المعيشية	٠.٥٠٨**
٦	الدخل الشهرى	٠.٣٣٣**
٧	الاتجاه نحو الادخار	٠.٤٩٣**
٨	الانفتاح الحضارى	٠.٤٧٢**
٩	الاتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة	-٠.٥٦٦**
١٠	الاتجاه نحو الانجاز	٠.٤٣٢**
١١	الاتجاه نحو التغيير والتجديد	٠.٤٥٨**
١٢	اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية	٠.٥٢٢**
١٣	درجة الرضا عن المشروعات	٠.٥٥٣**
١٤	وجود المشروعات التنموية بالقرية ودرجة الرضا عنها	٠.٢٧٤**

**** معنوى عند مستوى ٠.٠١ * معنوى عند مستوى ٠.٠٥**

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت (بواسطة الحاسب الآلى برنامج Spss) من واقع إستمارة الاستبيان ٢٠١٥م.

كما يتضح من النتائج الواردة بنفس الجدول وجود علاقة إرتباطية معنوية سالبة عند مستوى ٠.٠١ بين الآثار المجتمعية للمشروعات التنموية كمتغير تابع ، وبين المتغيرين المستقلين: الحالة التعليمية والحالة الزواجية.

ووفقا لهذه النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق ذكره وذلك جزئيا للأجزاء التى أظهرت علاقة ارتباطية معنوية ، وقبول الفرض البديل (الفرض البحثى الثانى) بالنسبة لهذه المتغيرات.

أما المتغير المستقل المهنة الأساسية ، لم يظهر علاقة إرتباطية معنوية مع الآثار المجتمعية للمشروعات التنموية كمتغير تابع.

وبناء على ذلك لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائى وبالتالى عدم قبول الفرض البحثى الثانى والخاص بهذا المتغير فقط.

ثالثا: الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الإرتباطية مجتمعة فى تفسير التباين الكلى لدور المشروعات التنموية فى تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية:

١-تقدير نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة المدروسة فى تفسير التباين الكلى لتأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع:

لإختيار الفرض البحثى الثالث تم صياغة القرض الإحصائى الآتى: "لا تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الإرتباطية مجتمعة فى تفسير التباين الكلى لتأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع كمتغير تابع.

وللتأكد من صحة هذا الفرض تم حساب المعامل الإرتباطى والأنحدارى المتعدد المتدرج الصاعد Step Wise Multiple Regression للتعرف على الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الإرتباطية فى تفسير التباين الكلى لتأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع ، وترتيبها حسب حجم تأثيرها على المتغير التابع: تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع ، بعد استبعاد المتغيرات التى لم تظهر تأثيرا من النموذج التحليلى ، وجدول (٤) يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج.

أظهرت نتائج التحليل الإنحدارى الخطى المتعدد المتدرج الصاعد ما يلى:

-توضح النتائج الواردة بجدول (٤) أن عشرة متغيرات فقط أسهمت إسهاما معنويا فى تفسير التباين الكلى لتأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع مرتبة تنازليا وهى: متغير درجة الأإتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة يفسر بمفرده نحو ٦٣.٢٠% يليه متغير الإتجاه نحو الإدخار بنسبة إسهام ٤.٨٠% ، ثم الإتجاه نحو الإنجاز بنسبة إسهام ٤.١٠% ، ثم اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية بنسبة إسهام ٣.٦٠% ، ثم ودرجة الرضا عن المشروعات ، بنسبة إسهام ٣.١٠% ، ثم مدى الموافقة على العمل الحر بنسبة إسهام ١.٤٠% ، ثم متغيرى الإتجاه نحو التغيير والتجديد ، الحالة التعليمية بنسبة إسهام ٠.٥٠% ، ثم الدخل الشهرى للأسرة بنسبة إسهام ٠.٤٠% ، وأخيرا السن بنسبة إسهام ٠.٣٠%.

كما يتضح أيضا أن هذه المتغيرات المستقلة العشرة ترتبط بتأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع بمعامل إرتباط متعدد مقداره ٠.٩٠٥ ، كما أن هذه المتغيرات العشرة مجتمعه تفسر نحو ٨١.٩% من التباين الكلى لتأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع ، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة لإختبار معنوية الإنحدار ١٦٢.٣٩٩ وهى قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠١ مما يعنى معنوية النموذج ككل عند هذا المستوى الإحتمالى.

وبناء على هذه النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق ذكره وذلك جزئيا للأجزاء التى أظهرت اسهاما فريدا فى تفسير التباين الكلى للمتغير التابع تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع ، وقبول الفرض البحثى الثالث بالنسبة لهذه المتغيرات.

٢-تقدير نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة المدروسة فى تفسير التباين الكلى للآثار المجتمعية للمشروعات التنموية:

لإختبار الفرض البحثى الرابع تم صياغة الفرض الإحصائى الآتى:

"لا تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعه ذات العلاقة الإرتباطية فى تفسير التباين الكلى للآثار المجتمعية للمشروعات التنموية كمتغير تابع".

وللتأكد من صحة هذا الفرض تم حساب المعامل الإرتباطى والإنحدارى المتعدد المتدرج الصاعد Step Wise Multiple Regression للتعرف على الأإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الإرتباطية فى تفسير التباين الكلى للآثار المجتمعية للمشروعات التنموية ، وترتيبها حسب حجم تأثيرها على المتغير التابع: تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع ، بعد إستبعاد المتغيرات التى لم تظهر تأثيرا من النموذج التحليلى ، وجدول (٥) يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج.

جدول ٤. نتائج تحليل الإنحدار الخطى المتعدد التدريجى الصاعد لعلاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة بمتغير تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع

المتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الإرتباطية	%التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع R2	%التباين المفسر فى المتغير التابع	قيمة (t)	مستوى المعنوية	معامل الإنحدار الجزئى المعيارى b	قيمة F	الترتيب
المتغير التابع: تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع							
درجة الإتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة	٠.٦٣٢	٠.٦٣٢	**٧.٧٦٥	٠.٠٠٠	٠.٣٥٠	**٦٣٢.٦٢	١
الإتجاه نحو الإدخار	٠.٦٨٠	٠.٠٤٨	**٧.٢٨٥	٠.٠٠٠	٠.٧٦٨	**٣٨٩.٤٣٨	٢
اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية	٠.٧١٦	٠.٠٣٦	**١٠.٢٧٤-	٠.٠٠٠	٠.٧٦٨	**٣٠٨.٠٨٤	٤
الإتجاه نحو الأنجاز	٠.٧٥٧	٠.٠٤١	**٣.٩٠٩	٠.٠٠٠	٠.١٠٥	**٢٨٤.٨٦٦	٣
درجة الرضا عن المشروعات	٠.٧٨٨	٠.٠٣١	**٤.٧٦٤	٠.٠٠٠	٠.٥٩٥	**٢٧٠.٨٧٥	٥
مدى الموافقة على العمل الحر	٠.٨٠٢	٠.٠١٤	**٤.٢٦١	٠.٠٠٠	٠.٣٦٥	**٢٤٥.٨٢٧	٦
الإتجاه نحو التغيير والتجيد	٠.٨٠٧	٠.٠٠٥	**٣.٦٢٢	٠.٠٠٠	٠.١٥٩	**٢١٦.٥٩	٧
الحالة التعليمية	٠.٨١٢	٠.٠٠٥	**٣.٦٥٨-	٠.٠٠٠	٠.٢٤٨	**١٤٩.٧٧١	٧
السن	٠.٨١٥	٠.٠٠٣	*٣.١٢٢-	٠.٠٠٢	٠.١٧٠	**١٧٥.٧١٩	٩
الدخل الشهرى للأسره	٠.٨١٩	٠.٠٠٤	*٢.٩٤٩	٠.٠٠٣	٠.٢٦٣	**١٦٢.٣٩٩	٨
معامل الإرتباط المتعدد R	٠.٩٠٥		** معنوى عند مستوى ٠.٠١				
معامل التحديد R2	٠.٨١٩						
قيمة (ف) المحسوبة	١٦٢.٣٩٩		* معنوى عند مستوى ٠.٠٥				

المصدر: البيانات الواردة بالجدول جمعت وحسبت (بواسطة الحاسب الآلى برنامج Spss) من واقع إستمارة الإستبيان ٢٠١٥م.

جدول (٥) نتائج تحليل الإنحدار الخطى المتعدد التدريجى الصاعد لعلاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة بمتغير الآثار المجتمعية للمشروعات التنموية

المتغيرات المستقلة المدروسة ذات العلاقة الإرتباطية	%التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع R2	%التباين المفسر فى المتغير التابع	قيمة (t)	مستوى المعنوية	معامل الإنحدار الجزئى المعيارى b	قيمة F	الترتيب
المتغير التابع: تأثير المشروعات التنموية فى تنمية الفرد والمجتمع							
الإتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة	٠.٣٢١	٠.٣٢١	**١٣.١٨٠	٠.٠٠٠	٠.٧٩٠	**١٧٣.٧١٨	١
الإتجاه نحو التغيير والتجيد	٠.٣٥٥	٠.٠٣٤	**٧.٢٤٤	٠.٠٠٠	٠.٩٢٦	**١٠١.٧٨	٥
وجود المشروعات البيئية بالقرية ودرجة الرضا عنها	٠.٣٩٥	٠.٠٤٠	**٩.٦٩٩-	٠.٠٠٠	٠.٧٢٣-	**٧٩.٥٧٩	٤
اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية	٠.٤٧٠	٠.٧٥	**٩.٧٦٢	٠.٠٠٠	١.٣٢٧	**٨٠.٩٨١	٢
مدى الموافقة على العمل الحر	٠.٥١٩	٠.٠٤٩	**١١.١٢١	٠.٠٠٠	٠.٦٤١	**٧٨.٦٥٤	٣
الانفتاح الحضارى	٠.٥٣٦	٠.٠١٧	**٦.٣١٨-	٠.٠٠٠	٠.٧٥٧-	**٦٩.٨٢٣	٩
الإتجاه نحو الإدخار	٠.٥٦٧	٠.٠٣١	**٤.٨١٤	٠.٠٠٠	٠.٥٩٩	**٦٧.٦٦٥	٦
الدخل الشهرى	٠.٥٨٩	٠.٠٢٢	**٧.٠٢٦-	٠.٠٠٠	٠.٧٣٤-	**٦٤.٦٣٣	٨
الإتجاه نحو الإنجاز	٠.٦١٣	٠.٠٢٤	**٥.٣٤٠	٠.٠٠٠	٠.٩٣٣	**٧١.٤٣٩	٧
السن	٠.٦٢٩	٠.٠١٦	**٤.٣٨٩	٠.٠٠٠	٠.٠٧٠	**٦٧.٩٥٧	١٠
الحالة التعليمية	٠.٦٤٠	٠.٠١١	**٣.٤٨٥-	٠.٠٠١	٠.٠٢٢-	**٦٣.٦٩٤	١١
عدد أفراد الأسرة	٠.٦٤٨	٠.٠٠٨	**٢.٩٢٤-	٠.٠٠٤	٠.٣٢٩-	**٥٩.٨٩٨	١٢
معامل الإرتباط المتعدد R	٠.٨٠٨		**معنوى عند مستوى ٠.٠١				
معامل التحديد R2	٠.٦٤٨						
قيمة (ف) المحسوبة	٥٩.٨٩٨		*معنوى عند مستوى ٠.٠٥				

المصدر: البيانات الوارده بالجدول جمعت وحسبت (بواسطة الحاسب الآلى برنامج Spss) من واقع إستمارة الإستبيان ٢٠١٥م.

يتضح من النتائج الواردة بجدول (٥) أن اثنى عشر متغيرا فقط أسهمت إسهاما معنويا فى تفسير التباين الكلى للآثار المجتمعية للمشروعات التنموية مرتبة تنازليا ، حيث يأتى فى مقدمة هذه المتغيرات: متغير الإتجاه نحو تطوير مستوى الفرد والأسرة يفسر بمفرده نحو ٣٢.١٠% ، يليه متغير اتجاه المبحوثين نحو المشاركة فى المشروعات التنموية داخل القرية بنسبة إسهام ٧.٥٠% ، ثم متغير مدى الموافقة على العمل الحر بنسبة إسهام ٤.٩٠% ، ثم وجود المشروعات التنموية بالقرية ودرجة الرضا عنها بنسبة إسهام ٤.٠٠% ، ثم متغير الإتجاه نحو التغيير والتجديد بنسبة إسهام ٣.٤٠% ثم متغير الاتجاه نحو الإدخار بنسبة اسهام ٣.١٠% ثم متغير الاتجاه نحو الإنجاز بنسبة اسهام ٢.٤٠% ، ثم متغير الدخل الشهرى بنسبة إسهام ٢.٢٠% ، ثم متغير الإنفتاح الحضارى بنسبة إسهام ١.٧٠% ، ثم متغير السن بنسبة لإسهام ١.٦٠% ، ثم متغير الحالة التعليمية بنسبة إسهام ١.١٠% ، وأخيرا عدد أفراد الأسرة بنسبة إسهام ٠.٨٠%.

كما يتضح أيضا أن هذه المتغيرات المستقلة الاثنى عشرة ترتبط بالآثار المجتمعية للمشروعات التنموية بمعامل ارتباط متعدد مقداره ٠.٨٠٨ كما أن هذه المتغيرات العشرة مجتمعة تفسر نحو ٦٤.٨٠% من التباين الكلى للآثار المجتمعية للمشروعات التنموية ، كما بلغت قيمة (F) المحسوبة لإختبار معنوية الإنحدار ٥٩.٨٨ وهى قيمة معنوية عند المستوى الأجمالى ٠.٠١ مما يعنى معنوية النموذج ككل عند هذا المستوى الإجمالى.

ووفقا لهذه النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائى السابق ذكره وذلك جزئيا للأجزاء التى أزهرت فريدا فى تفسير التباين الكلى للمتغير التابع الآثار المجتمعية للمشروعات التنموية ، وقبول (الفرض البحثى الرابع) بالنسبة لهذه المتغيرات.

رابعا: المشكلات التى تواجه دور المشروعات فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمجتمع الدراسة على مستوى كل المشكلات:

تم ترتيب هذه المشكلات وفقا لرأى المبحوثين لكل مشكلة ، حيث أوضحت استجاباتهم أن مشكلة صعوبة الموافقة على التراخيص جاءت فى مقدمة هذا التريب العام ، ثم تعقد إجراءات الأمن الصناعى ، ثم إرتفاع الضرائب العامة وضريبة المبيعات بسبب إرتفاع أسعار الأراضى والمبانى ، ثم ضعف فرص التدريب ، ثم عدم توفر العمالة

المدربة بالمنطقة ، ثم عدم توفر بيانات عن المشروعات البيئية ، ثم قلة توفر مؤسسات الإقراض المخصصة للمشروعات التنموية ، ثم إرتفاع سعر الفائدة على القروض ، ثم صعوبة إيجاد المكان المناسب لإقامة المشروعات البيئية ، ثم عدم إستقرار أسعار السوق ، ثم نقص المستشارين المتخصصين ، ثم صعوبة الضمانات التى توفرها هيئات الأقراض ، ثم قلة الأيدى العاملة المتخصصة فى المشروعات التنموية ، ثم ضآلة رأس المال المخصص من قبل البنوك ، ثم ضعف الكفاءات الفنية المتخصصة فى المشروعات البيئية ، ثم عدم توفر المعارض الدائمة والمؤقتة المخصصة فى ترويج وتسويق المنتجات ، ثم صعوبة توفر مستلزمات الإنتاج ، ثم إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ، ثم عدم وجود مراكز للتدريب ، ثم صعوبة إجراءات الحصول على القروض ، ثم ضعف الوعى والقدرات والمهارات الأساسية للتسويق ، ثم ندرة المعلومات والبيانات الإحصائية عن الأسواق المحلية والخارجية ، ثم تعقد إجراءات التأمينات الاجتماعية وقصر فترة السماح والسداد ، ثم إفتقار الخبرة الكافية فى مجال تصدير منتجات المشروعات التنموية ، ثم تعدد المشروعات التنموية ذات النشاط الواحد ، ثم عدم توفر الخبرة الكافية لدى معظم هيئات الصرف الصحى اللازم للمشروع ، ثم قصور البنية التحتية للمرافق الأساسية لإنشاء وإقامة المشروعات التنموية ، ثم ضعف القدرة على المساومة فى تحديد سعر مجزى للمنتجات ، ثم عدم توفر ورش الصيانة اللازمة للآلات والمعدات ، ثم قلة توفر الكهرباء اللازمة للمشروع ، ثم عدم توفر المعدات والآلات والأجهزة ، ثم عدم توفر قطع الغيار اللازمة للآلات ، والمعدات ، ثم سوء حالة المعدات والآلات والأجهزة ، وتأتى فى المرتبة الأخيرة مشكلة المنافسة مع منتجات أجنبية.

خامسا: مقترحات وآراء المبحوثين للتغلب على المشكلات التى تواجه المشروعات التنموية:

أمكن تحديد مقترحات المبحوثين للتغلب على المشكلات التى تواجه المشروعات التنموية من خلال جمع استجابات المبحوثين فيما يتعلق بالمجموعات الست التى تم وضعها للمشكلات التى تواجه المشروعات التنموية ، ووضعها فى صورة نسب مئوية أوضحها المبحوثين أنفسهم ، لتوضيح أهمية كل مقترح بالنسبة لكل مجموعة من المشكلات وترتيبها تنازليا وفقا لأهميتها النسبية كما هو مبين على النحو التالى:

١-مقترحات وأراء المبحوثين للتغلب على المشكلات المتعلقة بالعمالة:

هذه المقترحات تتمثل فى إنشاء مراكز تدريب متخصصة للتأهيل الفنى بنسبة ٥٠.٠٠% ، تلاها التدريب الدورى للعمالة على الجديد فى مجال المشروعات التنموية بنسبة ٤٥.٠٠% ، وأخيرا توفير متخصصين للقيام بالتدريب بنسبة ٣٥.٠٠%.

٢-مقترحات وآراء المبحوثين للتغلب على المشكلات المتعلقة بالنواحى التنظيمية والإدارية:

هذه المقترحات ، جاء فى مقدمتها تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص لإقامة المشروعات التنموية بنسبة ٨٥.٠٠% ، يليها تسهيل إجراءات التأمينات الإجتماعية على العمالة بنسبة ٤٥.٠٠% ، ثم خفض الضرائب العامة وضريبة المبيعات بنسبة ٤٠.٠٠% ، تلاها تسهيل إجراءات الأمن الصناعى بنسبة ٣٥.٠٠% ، تلاها توفير المرافق الأساسية (مياه – صرف صحى – كهرباء) بنسبة ٣٠.٠٠% ، ثم الحد من الغرامات الموقعة على المشروعات البيئية من قبل الأجهزة الحكومية بنسبة ٢٥.٠٠% ، تم إنشاء ميناء بحرى بمحافظة مطروح وآخر بشمال سيناء بنسبة ٢٠.٠٠% ، تم إنشاء مجمع صناعى يضم كل المشروعات التنموية مع بعضها بنسبة ١٥.٠٠% ، ثم العمل على إنشاء هيئة أو جهة واحدة ترعى المشروعات التنموية بنسبة ١٠.٠٠% ، وأخيرا توفير المطبوعات والإرشادات الخاصة بالمشروعات التنموية بنسبة ٥٠.٠٠%.

٣-مقترحات وآراء المبحوثين للتغلب على المشكلات المتعلقة بالنواحى التمويلية:

هذه المقترحات كانت تيسر الحصول على القروض بنسبة ٦٠.٠٠% ، تلاها خفض سعر على الفائدة على القروض بنسبة ٥٥.٠٠% ، إعطاء فترة سماح طويلة لسداد القروض بنسبة ٥٠.٠٠% ، تسهيل الضمانات المفروضة على القروض بنسبة ٤٥.٠٠% ، توفير مصادر متعددة تنشيط دور الصندوق الإجتماعى للتنمية بالمحافظات الصحراوية ٢٠.٠٠%.

٤-مقترحات وأراء المبحوثين للتغلب على المشكلات المتعلقة بالجوانب الفنية لعملية الإنتاج:

هذه المقترحات جاءت فى توفير مراكز تدريب متخصصة فى الجوانب الفنية لعملية الإنتاج جاء فى مقدمة هذه المقترحات بنسبة ٤٥.٠٠% ، تلاها تحديد نوعية المنتجات التى تحتاجها كل منطقة لتقليل المنافسة مع المنتجات الأجنبية بنسبة ٤٠.٠٠% ، وأخيرا توفير إستشاريين متخصصية بنسبة ٣٠.٠٠%.

٥-مقترحات وآراء المبحوثين للتغلب على المشكلات المتعلقة بالنواحى التسويقية:

هذه المقترحات جاءت فى توفير بيانات ومعلومات تسويقية عن العرض والطلب على المنتجات جاء فى مقدمة المقترحات بنسبة ٤٥.٠٠% ، تلاها إقامة منافذ دائمة للمساعدة فى تسويق المنتجات بنسبة ٤٠.٠٠% ، ثم الحد من إحتكار بعض التجار للأسعار بنسبة ٣٥.٠٠% ، ثم إقامة المعارض الدائمة والدورية للمشروعات البيئية بنسبة ٣٠.٠٠% ، وأخيرا إنشاء ثلاجات ذات سعة كبيرة لتخزين المنتجات القابلة للتلف بنسبة ٢٠.٠٠%.

٦-مقترحات وآراء المبحوثين للتغلب على المشكلات المتعلقة بمستلزمات الإنتاج:

هذه المقترحات جاءت فى توفير ورش لصيانة الآلات والمعدات والأجهزة الخاصة بالمشروعات البيئية بنسبة ٩٠.٠٠% ، تلاها إقامة جمعيات تعاونية لتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة ٨٠.٠٠%، وأخيرا توفير البيانات الخاصة بجمع محصول الزيتون بالطرق الصحيحة بنسبة تكرار ٥٥.٠٠%.

مقترحات الدراسة:

فى ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن وضع عدد من المقترحات لمخططى التنمية بصفة عامة والمشروعات التنموية بصفة خاصة وهى:

١-العمل على تفعيل دور مؤسسات الدولة فى تذليل العقبات أمام المشروعات التنموية بتسهيل الموافقة عليها والحصول على القروض المناسبة.

٢-العمل على انتشار المشروعات التنموية فى كافة محافظات مصر ، وذلك لرفع المستوى الإقتصادى والإجتماعى - وتوفير فرص عمل للشباب والحد من البطالة.

٣-ضرورة توفير الدعم المادى والمعنوى اللازم للمشروعات التنموية من جانب القائمين على أمر هذه المشروعات.

٤-العمل على توفير التدريب اللازم للعاملين بالمشروعات التنموية ، من أجل رفع كفاءة المنتج النهائى ، واكساب المهارات والخبرات للعاملين بها.

٥-العمل على حل جميع المشكلات التى يعانى منها قطاع المشروعات التنموية من أجل تفعيل دورها.

٦-العمل على وجود هيئة أو مؤسسة واحدة تكون مسئولة عن تسويق منتجات المشروعات التنموية.

٧-العمل على تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى مجال تذليل العقبات أمام المروعات التنموية بإعتبارها مؤسسات تسهل من عملية الأفراض للمشروعات المقترحة.

٨-تعديل القوانين والتشريعات التى تعوق نمو المشروعات التنموية فى مصر.

٩-العمل على زيادة الوعى لدى الشباب بأهمية الإقبال على المشروعات التنموية من خلال الإعلام واللقاءات الجماعية.

المراجع

الإمام ، محمد السيد ، إبتهال محمد كمال (٢٠٠١) ، دور الصناعات الصغيرة فى التنمية الإجتماعية والأقتصادية فى ج . م . ع: رؤية حول قضاياها ومشكلاتها ، المؤتمر العلمى الأول ، جمعية علم الإجتماع الريفى ، المجلد الأول ، ٢٥ يونيو ، كلية الزراعة بكفر الشيخ – جامعة طنطا.

الإمام ، محمد السيد (٢٠١٦) ، علم اجتماع التنمية:رؤية حول قضايا التخلف والتنمية ومسيرة تحديث المجتمع ، المكتبة العصرية ، المنصورة.

الإمام ، مى محمد السيد (٢٠١٣) ، دراسة بعض آثار المشروعات المولدة للدخل الممولة من الصندوق الإجتماعى للتنمية الموجهة للمرأة الريفية ، بمحافظة الدقهلية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة.

الحسينى ، السيد محمد (١٩٨٥) ، التنمية والتخلف ، دار المعارف ، القاهرة.

الحيدرى ، عبد الرحيم عبد الرحيم (١٩٩١) ، دراسات فى التنمية الريفية ، مركز الشهابى للطباعة والنشر ، الإسكندرية.

الحيدرى ، عبد الرحيم عبد الرحيم (١٩٩٦) ، محاضرات فى التنمية الريفية ، قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية.
الحيدرى ، عبد الرحيم عبد الرحيم (١٩٩٨) ، البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) فى مركز برج العرب ، محافظة الإسكندرية ، رؤية نقدية ونظرة مستقبلية ، ورقة بحثية مقدمة فى ندوة التنمية الريفية فى مصر بين الحاضر والمستقبل: رؤية تحليلية لبرنامج شروق ، وزارة الشئون الإجتماعية الجمعية العلمية المركزية للتنمية المحلية والإقليمية المتكاملة ، لارسيد ، الندوة الأولية ، ٢١ – ٢٢ أكتوبر.
جامع ، محمد نبيل وآخرون (١٩٩١) ، دراسات فى التنمية الريفية ، مركز الشهابى للطباعة والنشر ، الإسكندرية.
جامع ، محمد نبيل (٢٠١٠) ، علم الإجتماع الريفى والتنمية الريفية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية.
حسن ، أحمد محمد السيد (١٩٩٨) ، دراسة تحليلية مقارنة لمشروعى التنمية الريفية بمحافظة البحيرة ، والإنتاج الزراعى والإئتمان بمحافظة الشرقية ، رسالة دكتوراه ، قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى ، كلية الزراعة – جامعة المنوفية.
خاطر ، أحمد مصطفى (١٩٩٨) ، تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة فى إطار ثقافة المجتمع ، بدون ناشر ، الاسكندرية.
رزق ، إبراهيم أحمد (١٩٩١): المناهج المختلفة لتنمية المجتمعات المحلية ، فى دراسات فى التنمية الريفية ، مركز الشهابى للطباعة والنشر ، الأسكندرية.
سلمان ، سعد على محمود (١٩٨): الصناعات الصغيرة وأثرها فى الإقتصاد القومى ، المؤتمر القومى الثالث للمرأة ، الحزب الوطنى الديموقراطى ، أمانة المرأة ، محافظة المنوفية ، ١٤ – ١٦ مارس.
صالح ، نجاة عبد الوالى محمد (٢٠١١): دور المشروعات الصغيره فى التنمية المستدامة فى اليمن: دراسة اقتصادية قياسية ميدانية ، رسالة دكتوراه ، قسم الإقتصاد ، كلية التجارة –جامعة عين شمس.
عبد الرازق ، على حسين على حسن (٢٠٠٥): تقييم برنامج التنمية الريفية المتاكملة (شروق) فى محافظة الإسكندرية ، رسالة دكتوراه ، قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية.
عبد السلام ، محمد عوض (١٩٨٦): الفعل الإجتماعى عند تالكوت بارسونز ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية.
عكرش ، أيمن أحمد محمد حسن (٢٠٠٢): المنظمات الإجتماعية الريفية ، رسالة ماجستير ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.
على ، سهير كمال محروس ، (٢٠١٠): الجوانب التنموية للمشروعات الصغيرة ببعض قرى محافظة المنوفية ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة – جامعة المنوفية.
على محمد عبد العزيز أحمد (٢٠٠٩): تقويم منهج إدارة المشروعات الصغيرة فى ضوء تنمية الوعى بالمشكلات والقضايا البيئية فى الصف الثالث الثانوى التجارى ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم التربوية والإعلام البيئى ، معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس.
غيث ، محمد عاطف (١٩٨٩): تاريخ النظرية فى علم الإجتماع واتجاهاتها المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.
كريب ، أيان (١٩٩٩): النظرية الإجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس ، ترجمة محمد حسين غلوم ، سلسلة علم المعرفة ، عدد ٢٤٤ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.
محرم ، إبراهيم (١٩٩٠): التنمية الريفية ، سلسلة التثقيف التعاونى ، العدد ١٢ ، مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى الزراعى ، الإسماعيلية.
محرم ، إبراهيم سعد الدين وآخرون (١٩٨٦): أثر التنمية على الأوضاع السكانية: دراسة مقارنة للمنطقتين الواحات البحرية والوادى الجديد ، المؤتمر الحادى عشر للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الإجتماعية والسكانية ، مركز الحاسب الآلى ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٥ مارس – ٣إبريل.
محمد ، محمد حسن (١٩٩٧): قراءات فى التنمية الإجتماعية: النظرية والتطبيق ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد.
محمد ، محمد على (١٩٩٣): تاريخ علم الإجتماع: الرواد والإتجاهات المعاصرة: دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.
مهدى ، محمد غريب (٢٠٠٩): دراسة اقتصادية لدور المشروعات الصغيرة فى التنمية المستدامة بالأراضى الجديدة: دراسة حالة بمحافظة الشرقية ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثالث ، سبتمبر ، الدقى ، القاهرة.
نور الدين ، عبد الحكيم محمد إسماعيل (٢٠٠٠): الصناعات الصغيرة وآفاق التنمية فى مصر ، المؤتمر العلمى الدولى السادس عشر ، المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية فى الوطن العربى ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ٢ – ٨ إبريل.
يحي ، سعد عبد الرسول محمد (١٩٨٩): دور الصناعات الصغيرة فى تنمية المجتمع المحلى: دراسة ميدانية بمحافظة أسوان ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب – جامعة المنيا.
Elezaby, Mohamed (1985): "Impact of situational and orientation factors on residents contribution of community field structure", Ph.D., Dissertation, Library, Iowa state university, Ames, Iowa, USA.
FAO (1991): Sociological Analysis in agricultural investment project Design, Rome Weston Ales in FAO centre technical paper 9.

The Economic and Social returns for the development projects in Seiwa oasis at Mattrouh Governorate

Mai M. E. El-Emam
Faculty of agriculture , Mansoura University

ABSTRACT

This study aims: recognizing the importance of development projects in the research society, positives returns economics and social for the development projects in Wahatt Seiwa oasis, the variables affecting achieve the return positive economic and social for the development projects in Seiwa oasis, As well as the relative contribution of these variables, the main problems encountered in development projects to achieve positive returns economic and social in Seiwa oasis and the suggest of problems solutions.The Study was hold on 225 households in Seiwa oasis whome represents 30% of the whole community, A Questionnaire was used as a tool to collect Data in the time period from January to April 2015.The Study reached some results:1- There is significant positive correlation at 0.01 significance level between the developing impact of development projects on individual and community as a dependent variable and: Age, education status, Occupation, monthly motivation, attitude toward saving, achievement motivation, attitude towards innovation, attitude towards participating in these projects, Agreement on self-employment and the satisfaction level with these projects.2- There is significant positive correlation at 0.01 significance level between the social impact of development projects as a dependent variable and: Age, number of family members, monthly income, attitude toward saving, attitude towards self and family development, attitude towards innovation, attitude towards participating in these projects, Agreement on self-employment and the satisfaction level with these projects.3-There are only ten variables which have a significant contribution in explaining the total variance of the impact of development projects in developing individual and community, they are: attitude towards self and family development, attitude towards saving, achievement motivation, attitude towards participating in development projects, the satisfaction level with these projects, Agreement on self-employment, attitude towards innovation and educational status, monthly income and Age in descending order.4-There are twelve variables in which have a significant contribution in explaining the total variance of the social impacts of the development projects they are: Attitude towards self and family development, attitude towards participating in development projects, Agreement on self-employment, existence of these projects in the village and the satisfaction level with these projects, attitude towards innovation, attitude towards saving, achievement motivation, monthly income, Age, educational status, and number of family members in descending order.5- There are lots of problems which faces the development projects, they are mainly: limited chances of employment training, shortage of skilled labor in the area, limited specialized labor environmental projects.